

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



التجارة الإلكترونية: المنصات والمتاجر الإلكترونية والاقتصاد العراقي بين الواقع والإمكانات

د. محمد عبد صالح





التجارة الإلكترونية: المنصات والمتاجر الإلكترونية والاقتصاد العراقي بين الواقع والإمكانات
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث
/ الدراسات الاقتصادية
الاصدار / ورقة بحثية
الموضوع / الاقتصاد والتنمية
د. محمد عبد صالح / كلية اقتصاديات الأعمال- جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيسيُّ في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍ، وإيجاد حلول عملية جيِّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

I. الملخص:

- ضعف البنية التحتية الرقمية: بالرغم من أن التجارة الإلكترونية أصبحت مورداً مهماً في التنويع الاقتصادي، إلا أن العراق لا يزال يواجه ضعفاً في البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى ضعف الثقة في الاستهلاك الرقمي، وضعف العوامل المرافقة الأخرى مثل التوصيل، وسرعة الوصول، والتخزين.
- بدائية التعاملات والمتاجر الإلكترونية: في الواقع، لا يزال السوق الإلكتروني في العراق بدائياً، حيث تتركز 80% من المعاملات الإلكترونية في طلبات توصيل الطعام، والملابس، والمستلزمات الكمالية، والتي تُجرى عبر تطبيقات محددة، وذلك نتيجة لبدائية المتاجر الإلكترونية في البلاد.
- نظام قانوني وتشريعي مرن ومتكامل عبر الحدود: العراق بحاجة إلى تطوير أنظمة قانونية مرنة تتعاطى مع التطورات السريعة في التجارة الإلكترونية التي تشهد تطورات سريعة، وهذا يرافقه تحقيق قدر من الأمن السيبراني الإلكتروني، الذي يمنع التحايل والاختراق، والتزوير والتزييف وحماية المستهلكين، مما يعطي ثقة أكبر في التعاملات التي يتوقع أن تصل في نهاية العام الحالي 2025 إلى 655 مليون دولار، كما أن هذا الأمر يرتبط بالقدرة على تنظيم القوانين تبعاً إلى التعاملات مع دول العالم.
- الحلول الرقمية: يحتاج السوق العراقي إلى حلول آمنة وموثوقة للدفع الإلكتروني، تسهم في إتمام الصفقات التجارية والتعاملات اليومية بشكل آمن وفعال.
- التدخلات من أجل خلق الوعي: ينبغي على الجهات المعنية العمل على إعداد برنامج توعوي يهدف إلى تعزيز الوعي الاجتماعي بشأن استخدام المنصات الرقمية، وإجراء المدفوعات والتحويلات، والتعاملات المالية الأخرى بشكل آمن، بالإضافة إلى التوعية بأساليب الكشف عن السرقات الإلكترونية.
- قاعدة بيانات مركزية مصنفة: يتطلب الأمر إعداد قاعدة بيانات مصنفة قادرة على تحليل ذوق المستهلكين وتوجهاتهم، ورصد التعاملات اليومية، والتوزيع الجغرافي للعمليات التجارية. من شأن ذلك تعزيز القدرة على رسم استراتيجية وطنية لتطوير التجارة الإلكترونية، وتوجيه مساراتها المستقبلية بما يخدم تحقيق مستوى أعلى من التنمية الوطنية.

- اصلاح الفجوة الرقمية الجغرافية بين المناطق العراقية المختلفة: تؤدي الفجوة الرقمية، والاختلاف في القدرة على الوصول إلى الإنترنت الموثوق، إلى عرقلة انتشار التجارة الإلكترونية بشكل متوازن. كما تحدّ هذه المحدودية من إمكانية تبني التجارة الإلكترونية على نطاق واسع، لا سيما في المناطق الريفية أو المحرومة.
- التكامل المؤسسي: إن الطبيعة العملية لتطوير واستدامة العمل بالتجارية الإلكترونية يتطلب تضافر الجهود بين الوزارات ومؤسسات الدولة من أجل تفعيل استخدام أدوات التجارة الإلكترونية، كالدفع والسداد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، كما يحتاج إلى إنشاء ترابط في نظم المعلومات التجارية.
- جرائم الإنترنت وحقوق التداول: هناك حاجة إلى تشريع قانون ينظم جرائم الإنترنت والجرائم التجارية الإلكترونية، بالإضافة إلى حماية حقوق النسخ، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع للمعلومات والبيانات.
- مراجعة للسياسات السعريّة للإنترنت: يُعدّ العراق من بين أعلى البلدان تكلفةً في استهلاك الإنترنت عالمياً، حيث يحتل المرتبة 179 عالمياً. ولتعزيز القدرة على الوصول، من الضروري تطوير آليات تسعير تتيح للفئات الفقيرة والمهمشة والمحرومة إمكانية استخدام الإنترنت بشكل أكثر يسراً.

II. المقدمة:

تُعدّ التجارة الإلكترونية في العراق من المجالات الحديثة والمتنامية، إذ بدأت تكتسب اهتماماً واسعاً من قِبَل الأفراد والشركات على حد سواء. ورغم التحديات العديدة التي واجهها العراق في تطوير هذا المجال بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية، فإن هناك تقدماً ملحوظاً بفضل التحسن النسبي في البنية التحتية الرقمية، وزيادة انتشار الإنترنت والهواتف الذكية بين السكان. ويعود هذا التطور أيضاً إلى التغيرات في سلوك المستهلكين العراقيين، الذين باتوا يتجهون نحو التسوق عبر الإنترنت بشكل متزايد.

ومع ذلك، لا تزال التجارة الإلكترونية في العراق تواجه تحديات كبيرة، مثل ضعف الثقة في وسائل الدفع الإلكتروني، والنقص في التشريعات التي تنظم هذا القطاع، فضلاً عن التحديات اللوجستية المتعلقة بشحن وتوصيل البضائع. ولكن مع دعم الحكومة وتزايد الاهتمام بزيادة الأعمال الرقمية، يُتوقع أن يشهد هذا القطاع نمواً مستداماً يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني.



واقع التجارة الإلكترونية في العراق

لقد تطور واقع التجارة الإلكترونية في العراق في السنوات الأخيرة، على الرغم من كونه متأخراً عن بعض أقرانه في المنطقة بشكل كبير. فقد شهد العراق نمواً ملحوظاً في الوصول إلى الإنترنت واستخدام الهواتف المحمولة، وهما قطاعان رئيسيان يشكلان نقاط الانطلاق في التجارة الإلكترونية. إذ بلغ حجم سوق التجارة الإلكترونية في العراق (528.4) مليون دولار لعام 2023، ومن المتوقع أن يصل إلى (654.6) مليون دولار بنهاية عام 2025. أما معدل حجم مستخدمي السوق الإلكتروني فقد بلغ (61.70%). يمكن ملاحظة تطور التجارة الإلكترونية في العراق في مجالات عدة، منها ظهور منصات التجارة الإلكترونية التي توفر تجارب تسوق عبر الإنترنت، مما يعزز الربط بين الشركات والمستهلكين، حيث شكّلت التجارة الإلكترونية الاجتماعية 80% من مجموع الفئات الأخرى. على سبيل المثال، خدمات توصيل الطعام عبر الإنترنت التي اكتسبت شعبية كبيرة. كما أن محفظات الهاتف المحمول وحلول الدفع الرقمية قد اكتسبت قوة دفع في التبادل التجاري الرقمي، مما يسمح للمستهلكين بإجراء معاملات آمنة عبر الإنترنت. فضلاً عن ذلك، تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي لتسويق المنتجات وبيعها، حيث تستفيد الشركات من فيسبوك وإنستغرام للتسويق عبر الإنترنت.

الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية في العراق.

تم تأسيس مركز المعلومات التجارية العراقية لمواكبة التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم، وذلك للمساهمة في النهوض بالاقتصاد العراقي ودعم التنمية الاقتصادية. وتسعى دائرة تطوير القطاع الخاص التابعة لوزارة التجارة إلى تطوير هذا المركز ودعم نشاط التجارة الدولية لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال تنشيط وترويج التجارة الإلكترونية. في هذا السياق، تم في عام 2019 إطلاق المنصة الإلكترونية لنقطة تجارة العراق الدولية، التي تهدف إلى تقديم الدعم المعلوماتي والإسناد الفني لرجال الأعمال والمستثمرين من أجل إيجاد الشريك التجاري وفتح أسواق جديدة أمام المشروعات الإنتاجية والتصديرية، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الترويج الإلكتروني وتقديم الخدمات عبر الشبكات العالمية.¹

1- عمار ياسين كاظم، التهرب الضريبي في التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد (9) العدد الثاني، 2020.



إنَّ تشريع العراق قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 قد وفر الإطار القانوني لاستخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات الإلكترونية، ومنح الحجة القانونية للمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، كما نظم أحكامها وعزز الثقة بصحة المعاملات الإلكترونية وسلامتها. ولذلك، فإنَّ توفر الإطار القانوني يلعب دوراً حاسماً في إضفاء الشرعية على الأعمال الإلكترونية، وذلك لعدة أسباب يمكننا حصرها في الآتي:²

أ- توفير القواعد والمعايير: يوفر الإطار القانوني قواعد ومعايير محددة للمعاملات والعقود الإلكترونية، مما يجعل الأطراف تعمل ضمن إطار موحد ومفهوم.

ب- ضمان الاعتراف القانوني: يمنح الإطار القانوني التوقيعات الإلكترونية والعقود الإلكترونية شرعية قانونية، مما يسهل تنفيذ وتطبيق هذه العقود ويحمي حقوق الأطراف المتعاملة.

ت- حماية المستهلكين: يتضمن الإطار القانوني تشريعات لحماية المستهلكين في الأعمال الإلكترونية، مما يضمن لهم الوصول إلى منتجات وخدمات آمنة وعادلة.

ث- تعزيز الثقة والشفافية: يساهم الإطار القانوني في زيادة مستوى الثقة بين الأطراف المتعاملة وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية الإلكترونية، مما يساعد على نمو هذا القطاع.

III. البنية التحتية التكنولوجية للتجارة الإلكترونية في العراق

إنَّ البنية التحتية هي القاعدة الأساسية لبناء وتطوير التجارة الإلكترونية، وقد تكون تحدياً في العراق نظراً للتحديات التقنية التي تواجهها البلاد. ومع ذلك، هناك تقدم واضح في السنوات الأخيرة في قطاع التجارة الإلكترونية في العراق، حيث تشمل هذه التحسينات عدة جوانب، منها:³

أ- الاتصالات والإنترنت: توافر الاتصالات السريعة والإنترنت عالي السرعة يعد أساسياً لتنمية التجارة الإلكترونية. في العراق، هناك جهود مستمرة لتحسين شبكات الاتصالات وتوفير إمكانيات الإنترنت المتقدمة، مما يساهم في تعزيز القدرة على إجراء المعاملات التجارية الإلكترونية بشكل أكثر كفاءة.

2- ربيع ياسين، أثر التجارة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الأهلية في بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2022.

3- حسين كيطان الخفاجي، رنا خضير أحمد، نظم الدفع في التجارة الإلكترونية وملائمتها للعراق وفقاً لبنائه التحتية، 2014.



ب- الدفع الإلكتروني: توفير حلول دفع آمنة وموثوقة يساهم في زيادة التجارة الإلكترونية. في العراق، يلاحظ أن هناك تقدماً في اعتماد حلول الدفع الإلكتروني، مما يتيح للمستهلكين والتجار إتمام الصفقات بشكل آمن، ويعزز الثقة في المعاملات الرقمية.

ت-الأمن الإلكتروني: يعد الأمن السيبراني جزءاً أساسياً من البنية التحتية التكنولوجية للتجارة الإلكترونية، إذ يحمي من التهديدات الإلكترونية، ويحافظ على سلامة المعلومات والبيانات الشخصية.

ث-المنصات الإلكترونية والتطبيقات: توفر المنصات والتطبيقات الإلكترونية القنوات الرئيسية لإجراء التجارة الإلكترونية، وتشمل المتاجر الإلكترونية، والسوق الرقمي، ومنصات التسوق عبر الإنترنت.

على الرغم من التحديات، فإن العراق يشهد تطوراً تدريجياً في البنية التحتية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية، مما يفتح الباب أمام المزيد من الفرص لتعزيز توسيع النشاطات التجارية عبر الإنترنت في المستقبل. وعند تحليل مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في العراق، يتطلب النظر إلى عوامل عدة رئيسية تشمل الاتصال بالإنترنت، والخدمات المالية الإلكترونية، والبنية التحتية التكنولوجية، والتشريعات القانونية، حيث تشكل هذه العوامل مجتمعة الأساس الذي يعزز من فعالية التجارة الإلكترونية ويساهم في تطويره بشكل مستدام.

IV. مؤشر استخدام الإنترنت.

إن معرفة واقع التجارة الإلكترونية في العراق يعتمد على مؤشر مهم يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت، الذي يعكس بشكل غير مباشر واقع التجارة الإلكترونية. شهد العراق نمواً متواصلاً ومتسارعاً بمعدلات عالية في استخدام الإنترنت في الآونة الأخيرة، ويعد الإنترنت أحد عناصر البنية التحتية الأساسية للتجارة الإلكترونية. ومن المؤكد أن تطلعات العراق في التحول إلى التجارة الإلكترونية تختلف عن تطلعات الدول العربية والدول المتقدمة. ورغم وجود جهود من بعض الهيئات المتخصصة في التجارة الإلكترونية، إلا أن الآليات المستخدمة في جمع المعلومات لا تزال ضعيفة وتتطلب مزيداً من الجهود لتحسينها وتعزيز فعالية تطوير هذا القطاع.



لقد بلغت نسبة استخدام الأفراد للإنترنت في العراق 21% في عام 2016، حيث احتل العراق المرتبة 132 في الترتيب الدولي لعدد مستخدمي الإنترنت حول العالم. أما في عام 2019، فقد ارتفعت نسبة استخدام الإنترنت في العراق إلى 49%، وفي عام 2020 تقدم العراق مراتب قليلة ليصبح في المرتبة 129 عالمياً. وصل عدد المستخدمين للإنترنت في العراق عام 2022 إلى ما يقارب 20 مليون و580 ألف مستخدم، وفي عام 2023 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 33 مليوناً و720 ألف مستخدم.⁴

من خلال ما تقدم، فإن هناك تطوراً ملحوظاً في استخدام الإنترنت من سنة 2016 وحتى الآن بوتيرة سريعة، على الرغم من وجود بعض التحديات التي تواجه العراق في هذا الجانب.

٧. المخاطر بشأن التجارة الإلكترونية في العراق

رغم الآثار الإيجابية للتجارة الإلكترونية، إلا أنها أيضاً تثير عدداً من المخاوف والتحديات التي تواجه تطويرها في العراق، منها:⁵

1. مخاوف تتعلق بالأمن السيبراني: نظراً لأن التجارة الإلكترونية تنطوي على تبادل المعلومات الشخصية والمالية الحساسة، فإن هناك خطراً متزايداً لانتهاكات البيانات، وسرقة الهوية، والاحتيال المالي. لذا، يعد ضمان تدابير الأمن السيبراني أمراً بالغ الأهمية. يجب أن يكون المستهلكون والشركات يقظين ويعتمدون عدة تدابير للتخفيف من خطر الوقوع في مخاطر الاحتيال.

2. عدم وجود إطار قانوني واضح لتنظيم المعاملات عبر الإنترنت: على الرغم من أن العراق لديه قوانين نافذة لحماية المستهلك، ولكن لا يوجد تشريع محدد يعالج تفاصيل التعامل بالتجارة الإلكترونية.

3. الفجوة الرقمية: يختلف الوصول إلى الاتصال الموثوق بالإنترنت تبعاً للبنية التحتية لقطاع التكنولوجيا عبر البلدان والمناطق المختلفة؛ مما يؤدي إلى نشوء فجوة رقمية تعيق انتشار التجارة عبر الإنترنت بشكل متوازن، أيضاً يمكن أن تؤدي محدودية الوصول للإنترنت إلى إعاقة التبنّي الواسع للتجارة الإلكترونية خاصة في المناطق الريفية أو المناطق المحرومة.

4- Statista. World Wide E-Commerce: E-commerce worldwide - statistics & facts | Statista

5- جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، صندوق النقد العربي، 2024.



4. البيئة التنظيمية: تعمل التجارة الإلكترونية بطريقة عابرة للحدود، وقد تختلف اللوائح والقوانين المنظمة لها من بلد إلى آخر، ويمكن للوائح غير المتشابهة أو المعقدة أن تخلق حواجز أمام المعاملات عبر الحدود تعيق نمو التجارة الإلكترونية في العراق.

5. أنظمة الدفع والشمول المالي: تعد أنظمة الدفع الآمنة والقادرة على الوصول إلى أي نقطة تبادل مالي أمراً ضرورياً لنجاح التجارة الإلكترونية. في المناطق ذات البنية التحتية المالية المحدودة، حيث يكون جزء كبير من السكان غير متعاملين مع البنوك بشكل عام، ناهيك عن عدم تعاملهم مع البنوك عبر الإنترنت، يكون المجال ضيقاً أمام نجاح التجارة الإلكترونية، كما هو الحال في العراق. لذلك، فإن توفير خيارات دفع شاملة ومريحة يمثل تحدياً كبيراً أمام التجارة الإلكترونية، ويساهم في تعزيز الشمول المالي.

6. التكيف والتحول الرقمي: تتطلب عملية التحول الرقمي عدة مرتكزات للوصول إلى الحوكمة الإلكترونية الشاملة، ومن أهم هذه المرتكزات هو وجود اقتصاد يعتمد على التجارة الإلكترونية. إلى جانب تشجيع ودعم الشركات في رحلة التحول الرقمي، يجب توفير الوصول إلى الموارد وتعزيز ثقة الابتكار، بالإضافة إلى إشراك جميع القطاعات المعنية في العملية.

VI. معوقات التجارة الإلكترونية

على الرغم من التقدم الإيجابي الذي تم إحرازه نحو تسهيل الحركة الاقتصادية عبر المجال الإلكتروني في العراق، لا تزال هناك عقبات داخل الفضاء السيبراني تتطلب اهتماماً مستمراً لتجاوزها. من أبرز هذه العقبات مشكلات البنية التحتية لقطاع التجارة الإلكترونية، مثل الوصول غير العادل إلى الإنترنت، بالإضافة إلى التحدي في جعل التجارة الإلكترونية مصدراً موثوقاً للتسوق واعتاد المستهلكون عليها في جميع بوابات الدفع عبر الإنترنت. تبقى الجهود المبذولة لتبديد هذه المخاوف أمراً محورياً لزيادة ثقة المستخدمين في التجارة الرقمية، ونشر الوعي والتثقيف بشأن التداولات الرقمية والدخول إلى عالم التسوق الرقمي بين مختلف فئات المجتمع. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن قياس حجم المبيعات الرقمية في العراق لا يزال يمثل تحدياً للقطاعين الخاص والعام، بسبب عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي موحد لتنظيم العمل بجميع أنواع التجارة الرقمية في العراق.⁶

6- رجاء خضير الربيعي، دور التجارة الإلكترونية في تعزيز الأداء الاقتصادي (العراق نموذجاً)، 2020.



VII. إمكانية تطبيق التجارة الإلكترونية في العراق

بناءً على ما تقدم من أهمية اقتصادية للتجارة الإلكترونية، وفي ضوء التجربة الدولية والعربية في هذا المجال، نجد أن الكثير من الدول تسير بسرعة نحو آفاق العلم الرحبة، مستفيدة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والثورة الكبرى التي أحدثتها في مجال المعلومات والاتصالات. الأمر الذي يفرض نفسه هو أنه لا يمكن لأي دولة في هذا العالم أن تعيش في اقتصاد مغلق، في عزلة عن ما يجري من متغيرات تؤثر في مسار توجيهاتها الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية، عاجلاً كان ذلك أم آجلاً.

وتعد التجارة الإلكترونية في العراق مجالاً ناشئاً مع إمكانيات كبيرة للنمو. وقد شهدت البلاد تطورات هامة في القطاع، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها.

VIII. تقييم جاهزية العراق لتبني التجارة الإلكترونية

يمكن القول إن قطاع التجارة الإلكترونية في العراق ينمو بشكل متسارع ويحتوي على إمكانيات كبيرة، مدفوعاً من جهة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يشهد ازدهاراً متسارعاً، إلى جانب توفر قاعدة من المستهلكين ذوي الدخل المتوسط الذين تبنت بينهم ثقافة التسوق الإلكتروني. إذ عقدت وزارة التجارة ووزارة الاتصالات جلسة حوارية رفيعة المستوى في بغداد في العام 2019 حول برنامج تقييم جاهزية العراق للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بهدف تطوير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في العراق. وتم استخدام مجالات لتقييم وتعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية، والتي كانت بمثابة إطار لدخول هذه التقييمات، ومنها:⁷

1. مؤشر المنصة: ويقصد به وجود إطار وآلية وطنية مختصة في تنمية السياسات واستراتيجيات التجارة الإلكترونية. بالنسبة للعراق، تم إطلاق المنصة الإلكترونية لنقطة تجارة العراق الدولية في دائرة تطوير القطاع الخاص في معرض بغداد الدولي. وتعد نقطة تجارة العراق الدولية في دائرة تطوير القطاع الخاص بوزارة التجارة مسؤولة عن تقديم الدعم المعلوماتي والإسناد الفني لرجال الأعمال والمستثمرين لإيجاد الشريك التجاري وفتح أسواق جديدة أمام القطاعات الإنتاجية والتصديرية والمشروعات الصغيرة

7- ميس عبد الحسن، تقييم مدى جاهزية العراق لدخول التجارة الإلكترونية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 69، 2021.



والمتوسطة، من خلال الترويج الإلكتروني للمنتجات والخدمات عبر الشبكات العالمية التقليدية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. كما أن للمنصة دوراً فعالاً في تنمية التعاملات التجارية الإلكترونية لدعم اقتصاد العراق دولياً، من خلال عضويتها في الاتحاد الفيدرالي لنقاط التجارة العالمية.

إن الطبيعة العملية لتطوير واستدامة العمل في التجارة الإلكترونية غالباً ما تتطلب تضافر الجهود بين الوزارات ومؤسسات الدولة من أجل تفعيل استخدام أدوات التجارة الإلكترونية، مثل الدفع والسداد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني. كما يحتاج الأمر إلى إنشاء ترابط في نظم المعلومات التجارية. تم دعوة شركات القطاع الخاص والعام والمختلط والمنشآت الصناعية للتسجيل في المنصة الإلكترونية لنقطة تجارة العراق الدولية، كونها تسهل الحصول على الفرص التجارية والاستثمارية المحلية والدولية التي توفرها نقطة التجارة. وكان لإطلاق موقع النقطة الإلكترونية، الذي يهدف إلى تحقيق منافع كثيرة، الأثر البالغ في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وافتتاحه على الأسواق العالمية. هذه المنافع تتجسد في إيجاد قاعدة بيانات كاملة تعمل في مجال التجارة الإلكترونية، مثل تسويق المنتجات، عرض المناقصات، وطرق البيع والشراء، وكل ما يتعلق بالتجارة الداخلية والخارجية.

2- مؤشر الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية: يعاني العراق من افتقار إلى رؤية واستراتيجية وطنية واضحة في كيفية الدخول وتبني التجارة الإلكترونية. على الرغم من توفر بعض التجارب الفتيية في القطاعين الخاص والعام، إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى ما هو موجود عالمياً. حيث لا يزال تطور التجارة الإلكترونية في العراق في مراحله الأولى.

3- مؤشر المؤسسات المشاركة في تنمية السياسات الحكومية الإلكترونية: يوجد تنسيق بين وزارتي الاتصالات والتجارة وهيئة الإعلام والاتصالات والبنك المركزي العراقي وهذا التنسيق ينصب في زيادة فاعلية استخدام التجارة الإلكترونية وبما يعزز تقديم الخدمات الإلكترونية في مؤسسات الدولة بشكل فعال.

4- مؤشر تكاليف الإنترنت والقدرة على تحملها: في دراسة أجرتها مؤسسة «أكامي» للإنترنت، تبين أن العراق من بين البلدان الأكثر تكلفة في خدمة الإنترنت. وقد شملت الدراسة 185 دولة، حيث حل العراق في المرتبة 179 بسرعة تنزيل بلغت 0.75 ميغابايت في الثانية، تتفاوت تكلفة الإنترنت في العراق بناءً على نوع الخدمة ومزودها، متخلفاً بذلك عن أفغانستان التي



حلت في المرتبة 167 والسودان الذي حل في المرتبة 173. وأشارت الدراسة إلى أن سرعة الإنترنت المتوفرة ليست بالجودة المطلوبة.⁸

5. مؤشرات وسائل الدفع الإلكتروني للتجارة الإلكترونية: يواجه استخدام طرق الدفع الإلكتروني في العراق محدودية بسبب قلة المواقع والمنصات التي تدعم هذه الطريقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقافة المجتمع التي تعتمد بشكل كبير على الدفع النقدي تساهم في قلة الاعتماد على الدفع الإلكتروني، فضلاً عن انعدام الثقة من قبل المستهلك في وسائل الدفع الإلكتروني. كما أن هناك نقصاً في توفر أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) في المنافذ التسويقية، مما يعيق توسيع استخدام الدفع الإلكتروني.

6. مؤشر المجال الإلكتروني الآمن لمعاملات التجارة الإلكترونية: لا يوجد قانون محدد بشأن جرائم الأنترنت، كما توجد فجوة تنظيمية تتعلق بحقوق النسخ والعلامات التجارية وحقوق براءات الاختراع للمعلومات والبيانات.

IX. الطموحات المستقبلية لزيادة فاعلية التجارة الإلكترونية

تتطلب المرحلة الراهنة الاستفادة من تجارب الدول التي حققت تقدماً إيجابياً في مجال التجارة الإلكترونية في كافة مؤسساتها، سواء كانت دولاً أوروبية أو دولاً عربية. ونخص بالذكر هنا التطور الذي حدث مؤخراً في التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وبعض الدول العربية الأخرى. هذا ما يدفع الحكومة العراقية لإجراء مراجعة جديدة لوضع آليات مناسبة من شأنها زيادة فاعلية التجارة الإلكترونية وإمكانية استخدامها في مؤسساتها لتحقيق مستويات متقدمة في مجال تنمية الاقتصاد العراقي بكافة قطاعاته المختلفة. وفي هذا الجانب، لابد من وضع مقترحات تهدف إلى زيادة الطموحات المستقبلية نحو تحسين فاعلية التجارة الإلكترونية. يمكن إجمال أهم هذه المقترحات والحلول على النحو التالي:

1. صياغة الأطر القانونية وتقديم الخدمات الإلكترونية بما يضمن بيئة فعالة تسهل عمل التجارة الإلكترونية.

8- ميس عبد الحسن، تقييم مدى جاهزية العراق لدخول التجارة الإلكترونية، مصدر سابق.



2. تكوين بنية تحتية آمنة لضمان تدفق المعلومات عبر الشبكة العالمية للمعلومات، وكسب ثقة المستخدمين، وخلق بيئة مناسبة للتجارة الإلكترونية.
3. توعية الأفراد والعاملين في المؤسسات الحكومية بأهمية التجارة الإلكترونية في الاقتصاد الوطني، والمنافع التي يمكن أن تحققها للأفراد والمؤسسات.
4. تحفيز القطاع المصرفي على اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز عمليات الدفع الإلكتروني، من خلال تطوير التطبيقات الإلكترونية للمصارف وشركات الدفع الإلكتروني.
5. ضرورة إعادة النظر في البنية التحتية التكنولوجية، خصوصاً في القطاع المصرفي، وتطوير مهارات العاملين فيه.
6. العمل على توسيع آلية الدفع الإلكتروني عبر البطاقات الإلكترونية، وبالأخص من خلال الهاتف المحمول، لتصل إلى المستوى المطلوب.
7. إعداد برامج خاصة مع وضع الخطط المناسبة لزيادة الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع، بهدف زيادة ثقة العملاء بأنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة.
8. اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل زيادة فروع المصارف الأهلية والحكومية في عموم المحافظات، بغية زيادة نسبة الكثافة المصرفية وتحقيق الشمول المالي.



الخاتمة:

من بين سياسات التنويع التي تتبعها دول العالم لتحقيق أقصى قدر من خلق الوظائف وتوسيع التعاملات التجارية، تأتي التجارة الإلكترونية، وبناء المنصات والمتاجر الإلكترونية، إلى جانب القدرة على الوصول والتوصيل والدفع الإلكتروني. أمام العراق تحدٍ كبير للعمل على خلق بيئة متكاملة تيسر القدرة على إجراء التعاملات الإلكترونية. ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري الافتراضي (Virtual Transactions) وحماية جميع الأطراف المتعاملة. تعتبر التجارة الإلكترونية من مسرعات النمو عالمياً، ولها القدرة على اختصار الزمن في الوصول إلى الأسواق وتحقيق المنافع. ومن المتوقع أن يعمل العراق على هذا الأمر مستقبلاً لتحقيق تطور في هذا المجال.

X. المصادر:

1. جمال قاسم حسن، محمود عبد السلام، صندوق النقد العربي، 2024.
2. حسين كيطان الخفاجي، رنا خضير أحمد، نظم الدفع في التجارة الإلكترونية وملائمتها للعراق وفقاً لبناه التحتية، 2014.
3. ربيع ياسين، أثر التجارة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الأهلية في بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2022.
4. رجاء خضير الربيعي، دور التجارة الإلكترونية في تعزيز الأداء الاقتصادي (العراق انموذجاً)، 2020.
5. عمار ياسين كاظم، التهرب الضريبي في التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد (9) العدد الثاني، 2020.
6. ميس عبد الحسن، تقييم مدى جاهزية العراق لدخول التجارة الإلكترونية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 69، 2021.
7. وفاء فوزي، التجارة الرقمية في العراق التحديات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.

8- Statista ، World Wide E-Commerce: E-commerce worldwide - statistics & facts | Statista ، <https://www.statista.com/topics/871/online-shopping/>





إِدْوَلِيَّةٌ فَاعِلِيَّةٌ وَمَجْتَمَعٌ مُشَارِكٌ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
